



الباب الثالث

الثروات والثورات والتدخلات



استراتيجية أمريكا ؟ نضوب النفط العربي

ان الولايات المتحدة تتحسس أماكن تراكم الثروة البترولية وتسعى للسيطرة عليها وهذا ما دفعها للسيطرة على العراق وهيمنتها على دول الخليج وبمجرد وجود دلائل على وجود البترول في السودان هرولت لتضع يدها على منابعه وليس هذا مع البترول فقط بل يتكرر ذلك المشهد أينما ظهرت أى ثروة من الثروات المعدنية ورغم أنها لديها مخزون كبير من البترول فإنها تسعى لتخزين أكبر قدر من البترول العربى ثم تبدأ فى استخراج ثروتها البترولية لتكون وقتها أكبر قوة منتجة ولتتحكم وحدها فى اسعاره العالمية وتحقق أكبر قدر من الثروة وطبقا لما أوردته صحيفة دنفر بوست أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية وعسكرية فى العالم تتكتم على حقيقة الاحتياطي النفطي الضخم المتوفر لديها بعد اكتشاف أكبر الحقول النفطية فى العالم فى الغرب الأمريكى وبمحاذاة سلسلة جبال روكي إن صحت تلك الأنباء التى تؤكد أن حجم الاحتياطي من تلك الحقول المكتشفة سيتجاوز ٢ تريليون برميل أى ٨ أضعاف احتياطي المملكة العربية السعودية أكبر دولة منتجة للنفط فى العالم ومع إدراك حقيقة أن البدائل المفترضة للنفط والغاز غير ممكنة خلال القرن الحالى كالطاقة الشمسية والوقود الحيوي وذرات الهيدروجين وغيرها لا يمكن أن تشكل نسبه ضئيلة من حاجة العالم للطاقة والأسواق

العالمية كالهند والصين وهي قوى عظمى صاعده تدفع فاتورة نفطية ضخمة ومع ازدياد الحاجة للنفط والذي ارتفعت أسعاره ٥ أضعاف خلال عامين فقط والولايات المتحدة ربما تتلأأ في استخراج النفط لكي تبقى ضمن قوتها الاقتصادية مستقبلا ولكنها في المقابل تحاول استنزاف نفط أوبك وروسيا التي أصبحت حقولها النفطية تعاني من الشيخوخة والتي كانت يوما أكبر دولة منتجة للنفط في العالم .

أمريكا والأموال العربية

تتعدد الرؤى نحو مسلك تلك الأموال ما بين مؤيد ومعارض فبينما يرى البعض أن الربح لا يعرف الحدود، وأن الأموال تتدفق حينما تجد بغيثها في التوازن بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر والبعض الآخر يتفق مع تلك الأهداف، ولكنهم لا يؤيدون استثمار تلك الأموال في الخارج لما يكتنف ذلك من مخاطر تتعاضد، خاصة في ظل تغير الأحداث الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فضلا عن حاجة بلاد المسلمين إلى تلك الأموال للمساهمة في تحقيق التنمية بالبلدان الإسلامية، وإحداث نوع من التوازن بين ما تمتلكه الدول العربية والإسلامية من موارد اقتصادية بما فيها رأس المال، وبين العائد الاقتصادي والاجتماعي لتلك الموارد في ظل ما تعانيه العديد من الدول العربية والإسلامية من ويلات الفقر والجهل والمرض والتخلف، ومن

وجود فجوة تمويل كبيرة ضاعفت من مديونياتها الخارجية، واتجهت بها إلى الإفراط في تقديم التيسيرات للاستثمارات الأجنبية، لجذب تلك النوعية من الاستثمارات التي لم تصل إلى الوضع المقبول والمأمول في ظل المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

إن معظم الدراسات المالية الاقتصادية تقدر حجم الأموال العربية التي تدار في الخارج بمبلغ يتراوح بين ٨٠٠ مليار دولار إلى نحو ٣ تريليونات دولار، لكن تقريراً صادراً عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية يقدر إجمالي الأموال الخليجية في الدول الأجنبية بنحو ١٤٠٠ مليار دولار، منها ٧٥٠ مليار دولار تخص السعودية وحدها ونظراً لصعوبة تحديد رقم دقيق للأموال العربية بالخارج، فإن هذا الأمر يرجع لطبيعة تلك الأموال، حيث تتنوع الأموال العربية المدارة بالخارج ما بين أموال حكومية، وأخرى لقطاع الأعمال ممثلاً في منظمات الأعمال بأشكالها القانونية المختلفة، وثالثة للقطاع العائلي ممثلاً في الأفراد وفي هذا الإطار يشير تقرير للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا إلى أن حجم الأموال العربية في الخارج يتجاوز ٣٠ بليون دولار سنوياً، وأن ٩٠ بالمائة من تلك الأموال تخص رجال أعمال من دول الخليج، وأن دول الخليج تضم ١٨٥ ألف رجل أعمال ومستثمر يملكون ٧١٨ بليون دولار، مقابل ١٥ ألف رجل أعمال ومستثمر من باقي الدول العربية تبلغ استثماراتهم ٧٨ بليون دولار، ويتخذ توظيف

الأموال العربية بالخارج عدة أشكال، ويمكن تقسيمها قطاعيا أو جغرافيا إلى ما يلي:

١ - القطاع المصرفي: حيث يتم توظيف الأموال العربية بالخارج في الودائع المصرفية مقابل فوائد بنكية، ويمثل هذا القطاع أهمية للمستثمر العربي لما يوفره من ربح وأمان.

٢ - القطاع المالي: حيث يتم توظيف الأموال العربية بالخارج في أسواق المال، ويتم التعامل في العملات والأسهم والسندات وصكوك صناديق الاستثمار وأذون وسندات الخزانة والمشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية، ويحقق القطاع المالي بصفة خاصة رغبة المستثمر العربي في المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان.

٣ - القطاع العقاري: حيث يتم توظيف الأموال العربية بالخارج في شراء العقارات، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات المفضلة للمستثمر العربي نظرا للضمانات المتوفرة فيه كحقيقة ملموسة.

٤ - قطاع الخدمات: ويعتبر هذا القطاع ذي أهمية للمستثمر العربي، بسبب ارتفاع حجم الطلب على منتجاته، وسهولة تكوين منشاته، وسهولة تصفيتها.

٥ - القطاع الزراعي والقطاع الصناعي: ويقع هذين القطاعين في المرتبة الأخيرة من اهتمامات المستثمر العربي، وذلك لصعوبة إنشائهما وتصفيتهما، فضلا عن تكاليفهما الباهظة وكونهما استثمارا طويلا الأجل،

مما يتطلب فترة طويلة لاسترداد رأس المال، ومن ثم تحقيق أرباح. كما أن نسبة المخاطر فيهما مرتفعة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر تسويق المنتجات في سوق منافسة حرة عالمية مفتوحة.

أن توجه الأموال العربية للاستثمار بالأسواق الأمريكية والأوروبية قد ارتبط بالطفرة النفطية التي ترتبت على حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما نتج عنها من فوائض مالية ضخمة لدى الحكومات والأشخاص خاصة في دول الخليج، حيث أخذ النصيب الأكبر من هذه الأموال طريقه للاستثمار في البلدان غير الإسلامية، واستمر هذا الأمر حتى وقتنا، ويرجع ذلك لاعتبارات ترتبط تارة بأصحاب الأموال المستثمرين، وتارة أخرى بمناخ الاستثمار في الدول العربية، حيث يسعى أصحاب الأموال إلى البحث عن فرص استثمارية تحقق لهم المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر، وقد وجد المستثمر العربي ضالته في الأسواق الأمريكية والأوروبية، وفي هذا الإطار أكدت إحدى الدراسات على أن العائد المتوقع في الدول الأجنبية يعادل ثلاثة أضعاف ونصف العائد في الدول العربية، وأن درجة المخاطرة في الدول الأجنبية تساوي ١.٧ مرة عما عليه في الدول العربية، وهو ما يعكس نظرة أصحاب رؤوس الأموال العربية إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية على أنها أسواق يسهل فيها تكوين الثروات وتحقيق الأرباح، وقد حققوا من جراء الاستثمار فيها أرباحاً طائلة برغم ما تعرضوا له فيها من خسائر بفعل الأزمات العالمية في الأسواق المالية الدولية.

أقنعت هجمات ١١ سبتمبر الأمريكيين بضرورة تغيير المنطقة العربية، وتزايد إحساس العرب بالتهديد إزاء ما يرونها استهداف من الولايات المتحدة للمنطقة العربية منذ هذه الأحداث، في محاولة لتغيير القيم والأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي، حيث أن هناك منظومة من التغيرات الهيكلية التي تعتري العلاقات العربية الأمريكية ومن بينها:

أولاً: نزوع الولايات المتحدة إلى استخدام تعبير الشرق الأوسط للحديث عن المنطقة العربية بدل تعبير العالم العربي.

ثانياً: محاولة خلق نوع من التطابق بين ما هو عربي وما هو إسلامي، كمفاهيم استراتيجية فيما يتعلق بالمصالح والتهديدات وإمكانيات العمل ودمج الدول العربية والإسلامية في شرق أوسط كبير يمتد من المغرب إلى أندونيسيا.

ثالثاً: اختراق الحدود بالتأثير الأمريكي في مجريات الأمور داخل العالم العربي وليس من خارجه.

رابعاً: تغيير آليات التغيير الأمريكي المطلوب، بحيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تستبعد اللجوء إلى القوة لتغيير النظم السياسية في العالم العربي، حيث ورد في كتاب لـ هارلان كليفلاند إن لدينا من القوة ما يمكننا من أن نعيد بناء العالم مرة أخرى، فلم يحدث من عهد نوح حتى

الآن، موقف مشابه لما هو عليه الحال في الحاضر، وإن ميلاد عالم جديد أصبح الآن بأيدينا وقبل ذلك هناك تعبير طالما تم ترديده خلال الحرب العالمية الثانية، وهو لقد بلغت أمريكا سن الرشد حيث تملك الأمريكيين شعور بالقوة والعظمة، فلقد أنقذوا العالم من هتلر، وفي إطار هذه العملية سوف تنتشر السلطة والسيطرة الأمريكية ويلتقي كبار الإستراتيجيين الأمريكيين في تحديد أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نظرا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية والكونية، وهي التي تملّي سياستها في هذه المنطقة،

منابع نهر النيل

تلعب أمريكا دوراً خطيراً في منابع نهر النيل لخنق مصر مائياً وكثير من الخبراء حذروا من خطورة التهديدات التي تتعرض لها مصر بسبب التواجد الإسرائيلي والأمريكي في الدول المطلة علي منابع نهر النيل والذي يستهدف حصار مصر أمنياً حيث أن المخططات الإسرائيلية لا يقابلها رد فعل مناسب من جانبنا فإسرائيل تريد الأرض والمياه معا لذلك فهي لن تنسحب من الجولان السوري أو الضفة الغربية في فلسطين المحتلة لان فيهما مصادر هامة جدا من المياه تسرقها إسرائيل. ترسل إسرائيل حالياً وفود لدول منابع النيل لتكون هذه الدول أداة

للضغط علي مصر من خلال تقليل حصتها ومحاصرتها مائيا حتى تعطيها جزء من مياه نهر النيل وتشاركها في ذلك الإدارة الأمريكية التي تساعد في بناء السدود بمساعدة دول غربية أخرى علي مجري النهر وتضغط علي دول المنبع لكي تبيع المياه لمصر وشدد خبراء علي أننا نواجه مخططا لإعادة رسم الحدود بين الدول الأفريقية بل والعالم وفق خريطة كونية جديدة تكون الهيمنة عليها لأمريكا وحليفتها إسرائيل ونبه إلي أن نموذج وسيناريو مخطط التقسيم يتم تطبيقه حاليا علي أرض السودان وفي العراق وإنما لا نتحرك لإنقاذ أنفسنا مما يدبر لنا إلا متأخرين ونظل في سبات عميق إلي أن تقع الواقعة ملقين باللوم علي الإعلام العربي والمصري الذي لا يشير إلي المخاطر التي نتعرض لها خاصة بالنسبة لقضية المياه ومخطط التقسيم داعين إلي مجلس حكماء من الدول المطلة علي نهر النيل لإدارة هذا النهر .

أن الاستشراق الأوربي استشراق قديم في حين أن الاستشراق الأمريكي حديث نسبيا و خطاب اوباما في القاهرة كان خطابا إعلاميا لم يسفر عن أي انجاز لصالح العرب والمسلمين علي أرض الواقع مقارنة بما استفادت به إسرائيل من أمريكا خاصة في مجال بناء المزيد من المستوطنات التي التهمت أجزاء شاسعة من الأراضي الفلسطينية وأن طريق الخلاص يتمثل في وجود قيادة فلسطينية موحدة وأن يتجاوز

الفلسطينيون خلافاتهم ويتحدوا في مواجهة العدوان والغطرسة الإسرائيلية وكشف النقاب عن أن الدولة التي تسعى لبناء عشرات السدود علي نهر النيل خاصة في أثيوبيا بهدف تقليل كمية المياه الواصلة إلي مصر هي أمريكا وبتحريض إسرائيلي وسيزداد الخطر إذا تم بناء هذه السدود علي روافد نهر النيل من جهة المنابع وداخل أثيوبيا ويشدد الخبراء على ضرورة منع أي تدخل أمريكي وإسرائيلي في أفريقيا حفاظا علي المصالح العربية والمصرية وحفاظا علي ميثاق السلم والأمن الإفريقي والوجود العسكري الإسرائيلي في أفريقيا يتمثل في أطقم المدربين العسكريين والاتفاقيات الأمنية والعسكرية وتصدير السلاح وأجهزة الاتصال والمراقبة التي تعطيها للدول الإفريقية إلي جانب أعمال التجسس والوجود العسكري الإسرائيلي في اريتريا والأخطر في المشهد كله هو العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية الوثيقة والتي من شأنها تهديد مصالح مصر وأن إسرائيل هي التي ضربت قافلة الأسلحة المتجهة إلي حماس داخل الأراضي السودانية بموافقة ورضا أمريكي ودعوا إلي إنشاء مجلس اعلي للشئون الإفريقية لرعاية مصالحنا في القارة الإفريقية ومنطقة منابع النيل يكون برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية الوزراء ذوي العلاقة ومنهم وزراء الري والخارجية وأمينه العام يكون وزير الشئون الإفريقية ، فكيف يكون لفرنسا وزير لشئون أفريقيا ولا يكون لدينا نحن أيضا وزير مماثل

المضايق البحرية

تعتبر المضائق البحرية من أهم النقاط المحورية والحساسة فى تمرير النفط الخام من مراكز الإنتاج إلى مواقع البيع والاستهلاك وفى حالة تعرض هذه الممرات البحرية إلى أى اختناقات أو إغلاق فإن الأسواق النفطية ستصاب بأزمة إمدادات تؤثر على أسعار البترول ومستوى المخزون الإستراتيجي فى الدول الصناعية الكبرى التى تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري فى توفير مصادر الطاقة وتتركز معظم مناطق إنتاج النفط بالقرب من معظم المضائق البحرية ولذلك فإنها تشكل صمامات لإمدادات الطاقة وكثيرا ما يتسبب ذلك فى نشوب صراعات بين الدول للهيمنة على هذه الممرات البحرية لضمان عدم تعرض مصالحها للتوقف من قبل الأعداء ويوجد فى العالم حوالى ٣٤ مضيقا مائيا تجوبها السفن التجارية وناقلات النفط العملاقة ويهددها القراصنة ومن أهم هذه المضائق :- مضيق هرمز — مضيق باب المندب — مضيق ملقا — مضيق البوسفور — مضيق برينغ — مضيق جبل طارق — مضيق تيران — خليج سرت .

وهذه المضائق من يسيطر عليها يمكنه خلق الأمة العربية لذلك سعت أمريكا إلى السيطرة على الصومال وتثير القلاقل فى اليمن وهى بذلك تريد السيطرة على قناة السويس أهم ممر مائى فى العالم ولما لم تستطع

هددت إسرائيل مراراً بعمل قناة تربط بين خليج العقبة والبحر المتوسط على غرار قناة السويس إلا أن عوائق بيولوجية عاقت دون تمامه وهاهو مضيق هرمز قد يصل الصراع إلى السيطرة عليه فيما بين إيران وأمريكا إلى إشعال المنطقة بأكملها

حرب الخليج وأسبابها

حرب الخليج الثانية، تسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت ١٧ يناير إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي حيث تطور النزاع في سياق حرب الخليج الأولى، وفي عام ١٩٩٠ اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة، وعندما اجتاحت العراق الكويت فرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط واستعدت بعدها الولايات المتحدة وبريطانيا للحرب، وبدأت عملية تحرير الكويت من القوات العراقية في ١٧ يناير سنة ١٩٩١ حيث حققت العمليات نصرا مهد لقوات التحالف للدخول داخل أجزاء من العراق، وتركز الهجوم البري والجوي على الكويت والعراق وأجزاء من المناطق الحدودية مع

السعودية، وقامت القوات العراقية بالرد عن طريق إطلاق عدد من صواريخ سكود على إسرائيل والعاصمة السعودية الرياض.

بعد احتلال العراق للكويت بفترة قصيرة، بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بإرسال القوات الأمريكية إلى السعودية، وقد سميت هذه العملية باسم درع الصحراء، وفي نفس الوقت حاول إقناع عدد من الدول الأخرى بأن ترسل قواتها إلى مسرح الأحداث فأرسلت ثماني دول قوات أرضية لتنضم إلى القوات الخليجية المكونة من البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وألوية الولايات المتحدة الثقيلة، البالغ عددها ١٧ لواءً، والخفيفة البالغ عددها ٦ ألوية، بالإضافة إلى تسعة أفوج بحرية أمريكية وكانت أربع دول قد أرسلت وحدات من طيرانها الحربي، لينضم إلى سلاح الجو السعودي، القطري، والكويتي، بالإضافة إلى الأمريكي، البحرية الأمريكية، وسلاح طيران البحرية الأخيرة، مما جعل عدد المقاتلات الجوية ثابتة الجناح يصل إلى ٢٤٣٠ امتلك العراق في المقابل بضعة زوارق مدفعية وزوارق حاملة للصواريخ، ولكنه عوّض عن هذا النقص في عدد القوات الأرضية الهائل، والبالغ ١.٢ مليون جندي، ٥٨٠٠ دبابة، ٥١٠٠ مدرعة أخرى، و ٣٨٥٠ قطعة مدفعية، مما زاد من القدرة القتالية للقوات الأرضية

العراقية. امتلك العراق أيضا ٧٥٠ طائرة مقاتلة وقاذفة قنابل، ٢٠٠ قطعة جوية أخرى، ودفاعات صاروخية ورشاشة دقيقة.

تأسست الكويت عام ١٦١٣ حينما استوطنها العتوب وازدهرت المدينة بفضل التجارة البحرية وفي عام ١٧٨٣ هاجمت قوات العتوب في الزبارة والكويت جزيرة البحرين ونجحوا في ضمها إلى أراضي الزبارة وفي عام ١٨٧١ قام والي بغداد مدحت باشا بشن حملة عسكرية لاحتلال الاحساء والقطيف، وسانده حاكم الكويت الشيخ عبد الله بن صباح الصباح الحملة بأسطول بحري يقوده بنفسه بعد نجاح الحملة منح مدحت باشا حاكم الكويت لقب قائمقام مكافأة له على خدماته للدولة العثمانية وظل اللقب ينظر له كمنصب شرفي حيث تعهدت الدولة العثمانية باستمرار الكويت ذاتية الحكم ولم تتواجد أي إدارة مدنية عثمانية داخل الكويت ولا أي حامية عسكرية عثمانية في مدينة الكويت ولم يخضع الكويتيون للتجنيد في خدمة الجيش العثماني كما لم يدفعوا أي ضريبة مالية للأتراك وبعد الحرب العالمية الأولى انتهت الدولة العثمانية وبدأت الخلافات بين العراق والكويت حيث رغب حكام العراق في ضمها اليهم ورفض حكام الكويت فهدد عبد الكريم قاسم باستخدام القوة فقامت الجامعة العربية بالتدخل لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم وأرسلت قوات عربية من السعودية والجمهورية العربية المتحدة والسودان إلى الكويت وفي ٤

أكتوبر ١٩٦٣ أعترف العراق رسمياً باستقلال الكويت وبالحدود العراقية الكويتية وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٧٣ هاجم جيش العراق مركز حدودي تابع للكويت في ما يُعرف بحادثة الاعتداء على الصامطة ونتج عن ذلك قتل جنديين من كلى الجانبين.

ثم نشأ خلاف على الحدود وفي عام ١٩٩١ شكل مجلس الأمن لجنة لترسيم حدود البلدين ووافق العراق على الالتزام بقرارات اللجنة وفي عام ١٩٩٣ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لرسم الحدود بين الكويت والعراق واعترفت الكويت به ولم يعترف العراق .

خلال الحرب العراقية-الإيرانية دعمت الكويت والسعودية العراق اقتصادياً ووصل حجم المساعدات الكويتية للعراق أثناء الحرب العراقية-الإيرانية إلى ما يقارب ١٤ مليار دولار، كان العراق يأمل في دفع هذه الديون عن طريق رفع أسعار النفط بواسطة تقليل نسبة إنتاج منظمة أوبك للنفط واتهم العراق كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة برفع نسبة إنتاجهما من النفط بدلاً من خفضه وذلك للتعويض عن الخسائر الناتجة عن انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض سعر النفط ولكن إحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك تشير إلى أن ١٠ دول من ضمنهم العراق لم تكن ملتزمة بحصص الإنتاج وعلى الرغم من ذلك تعهدت كل من الكويت والإمارات بالالتزام بحصص الإنتاج المقدرة

بمليون ونصف برميل في ١٠ يوليو ١٩٩٠، وصرحت الكويت في ٢٦ يوليو ١٩٩٠ بأنها خفضت إنتاجها من النفط إلى مستوى حصص منظمة أوبك وبدأت الأحداث تأخذ منحى تصعيدياً من قبل النظام العراقي حيث بدأ العراق بتوجيه اتهامات للكويت بأن الكويت قام بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من حقل الرميثة النفطي ويطلق عليه في الكويت حقل الرتقة وهو حقل مشترك بين الكويت والعراق وصرح الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين أن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ٨ سنوات كانت بمثابة دفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي حسب تعبيره وأن على الكويت والسعودية التفاوض على الديون أو إلغاء جميع ديونها على العراق، ويُقدر صندوق النقد الدولي حجم الديون العراقية للكويت بستين مليار دولار وتعدت مطالبه إلى طلبه من دول الخليج ١٠ مليارات دولار كمنحة للعراق وطلب تأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ولم تثمر الجهود الدبلوماسية في تخفيف حدة التوتر ففي آخر يوليو من عام ١٩٩٠ عُقد اجتماع في مدينة جدة بين وفد كويتي يرأسه الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد الكويتي، ووفد عراقي برئاسة عزت الدوري ونتج عن هذا الاجتماع الموافقة على تقديم الكويت منحة ٩ مليارات دولار وتبرع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بعشرة مليارات دولار بشرط أن يتم ترسيم الحدود بين الكويت والعراق دولياً قبل دفع أي مبلغ وقد جاء طلب الكويت هذا

إثر قيام العراق برسم الحدود وعقد المعاهدات والتسويات مع كل من المملكة العربية السعودية والأردن وأجل عقد معاهدات مماثلة مع الكويت كي يتم استخدام هذه القضايا كوسيلة ضغط على الأخيرة وكان من نتائج الحرب العراقية الإيرانية تدمير موانئ العراق على الخليج العربي مما شل حركة تصدير العراق للنفط من هذه الموانئ، وكانت القيادة العراقية تأخذ في حساباتها المستقبلية احتمال نشوب الصراع مع إيران مرة أخرى، ولكنها كانت تحتاج إلى مساحة أكبر من السواحل المطلة على الخليج العربي، فكانت الكويت أحسن فرصة لتحقيق هذا التفوق الإستراتيجي وهناك آراء بأن الغزو العراقي للكويت كان مؤامرة أمريكية-إسرائيلية نفذها صدام حسين ليتم السيطرة على منابع النفط في الخليج وفي ٢٥ يونيو ١٩٩٠ التقى صدام حسين مع السفارة الأمريكية أبريل جلاسبي التي قالت أن أمريكا ليس لها رأي بشأن صراع عربي-عربي.

في ٢ أغسطس من عام ١٩٩٠ تقدمت فرق الحرس الجمهوري مختربة الحدود الدولية باتجاه مدينة الكويت وتوغلت المدرعات والدبابات العراقية في العمق الكويتي وقامت بالسيطرة على المراكز الرئيسية في شتى أنحاء البلاد ومن ضمنها العاصمة كما قام الجيش العراقي بالسيطرة على الإذاعة والتلفزيون الكويتي وتم اعتقال الآلاف

من المدنيين الكويتيين بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الأجانب الذين كانوا موجودين في الكويت في ذلك الوقت والذين تم استعمالهم كرهائن لاحقاً وبدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق من قبل القوات العراقية شملت جميع مرافق الكويت من أبسط المواد الغذائية على رفوف الأسواق إلى أجهزة طبية متطورة، وبدأت حملة منظمة لنقل ما تم الاستحواذ عليه إلى العراق وارتكب الجيش العراقي العديد من الجرائم في الكويت كعمليات الإعدام بدون محاكمة، وكانت عمليات الإعدام تجري أمام منزل الضحية وبحضور أسرته.

وقامت السلطات العراقية ولأغراض دعائية بنصب حكومة سورية تحت مسمى جمهورية الكويت برئاسة علاء حسين من ٤ أغسطس سنة ١٩٩٠ إلى ٨ أغسطس من نفس العام أي لمدة أربعة أيام واعتبرت الكويت المحافظة التاسعة عشر للعراق وتم تعيين عزيز صالح النومان، وهو قائد الجيش الشعبي في الكويت، في منصب محافظ الكويت وجاء في الإعلام العراقي عن الأحداث أن انقلاباً عسكرياً حدث في الكويت بقيادة الضابط الكويتي علاء حسين الذي طلب الدعم من العراق للإطاحة بأمير الكويت ولكن هذا التحليل لم يلاق قبولا من الراي العام العالمي وبعد ساعات من الاجتياح العراقي للكويت طالبت الكويت والولايات المتحدة بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن وتم تمرير قرار مجلس الأمن الدولي

رقم ٦٦٠ الذي شجب فيه الاجتياح وطالبنا بانسحاب العراق من الكويت وفي ٣ أغسطس عقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً وقامت بنفس الإجراء، وفي ٦ أغسطس أصدر مجلس الأمن قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على العراق وبعد اجتياح الكويت بدأت السعودية تبدي مخاوفها من احتمال حدوث اجتياح لأراضيها، وهذا الاحتمال لعب دوراً كبيراً في تسارع الإجراءات والتحالفات لحماية حقول النفط السعودية التي إن سيطر العراق عليها كانت ستؤدي إلى عواقب لم يكن في مقدور الغرب تحملها وخلال ذلك قام الرئيس العراقي بإضافة كلمة الله أكبر على العلم العراقي في محاولة منه لإضفاء طابع ديني على الحملة ومحاولة منه لكسب الأخوان المسلمين والمعارضين السعوديين إلى جانبه، وزاد حجم هذا الطابع الديني في الحملة الدعائية على السعودية عندما بدأت القوات الأجنبية تتدفق عليها.

في بداية الأمر صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بأن الهدف من الحملة هو منع القوات العراقية من اجتياح الأراضي السعودية وسمى الحملة بعملية درع الصحراء، وبدأت القوات الأمريكية في التدفق إلى السعودية وفي ٧ أغسطس من عام ١٩٩٠، وفي نفس اليوم الذي أعلن العراق فيه ضمه للكويت واعتبارها المحافظة التاسعة عشر وصل حجم الحشد العسكري في السعودية إلى ٥٠٠٠٠٠ جندي.

في خضم هذه الحشود العسكرية صدرت سلسلة من قرارات مجلس الأمن والجامعة العربية وكان أهمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨، والذي صدر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ والذي حدد فيه تاريخ ١٥ يناير من سنة ١٩٩١ موعداً نهائياً للعراق لسحب قواتها من الكويت وإلا فإن قوات الائتلاف سوف تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠.

تشكل تحالف عسكري مكون من ٣٤ دولة ضد العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وبلغت نسبة الجنود الأمريكيين من الائتلاف العسكري حوالي ٧٤% من العدد الإجمالي للجنود التي تم حشدتها، وقد وصل العدد الإجمالي لجنود قوات الائتلاف إلى ٩٥٩٦٠٠ قامت الولايات المتحدة بعدد من الإجراءات لاستمالة الرأي العام في الشارع الأمريكي للقبول بفكرة التدخل الأمريكي في مسألة الكويت حيث برزت أصوات معارضة للتدخل في الشارع الأمريكي وقامت سفارة الكويت في واشنطن برعاية العديد من برامج الإذاعة والمناسبات الرياضية في دعم القضية الكويتية ووزعت السفارة ٢٠٠ ألف نسخة من كتاب اغتصاب الكويت على البرامج وجنود الجيش الأمريكي وقد وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٢ يناير سنة ١٩٩١ على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت

بموافقة ٥٢ عضو ورفض ٤٧ كما أن مجلس النواب الأمريكي وافق منه
٢٥٠ عضو ورفض ١٨٣.

بدأ العراق محاولات إعلامية لربط مسألة اجتياح الكويت بقضايا الأمة العربية فأعلن العراق أن أي انسحاب من الكويت يجب أن يصاحبه انسحاب سوري من لبنان وانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وتباينت دول الجامعة العربية في موقفها من الحرب، الأردن أعلن رسمياً تأييده للعراق واعتبر الحرب عدواناً على الأمة العربية كما ورد في البيان الأردني، ومثلها فعلت اليمن والدول التي تحفظت في موقفها هي الجزائر وتونس ومنظمة التحرير الفلسطينية وموريتانيا والسودان وليبيا أما الدول التي ساندت الكويت وقامت بالمساعدة كانت السعودية والامارات والبحرين وقطر وعمان ومصر وسوريا والمغرب أما أمين الجامعة العربية، الدكتور الشاذلي القليبي، وهو تونسي، فأعلن استقالته ساعة بدء الحشد للحرب على العراق وفي مطلع فجر ١٦ يناير من سنة ١٩٩١، أي بعد يوم واحد من انتهاء المهلة النهائية التي منحها مجلس الأمن للعراق لسحب قواته من الكويت، شنت طائرات قوات التحالف حملة جوية مكثفة وواسعة النطاق شملت العراق كله من الشمال إلى الجنوب وفي ١٧ يناير، قام الرئيس صدام حسين بإصدار بيان من على شبكة الإذاعة العراقية معلناً فيها أن

أم المعارك قد بدأت واستعمل في هذه الحملة الجوية من القنابل ما يسمى بالقنابل الذكية والقنابل العنقودية وصواريخ كروز قام العراق بالرد على هذه الحملات الجوية بتوجيه ٧ من صواريخ سكود (أرض أرض) إلى أهداف داخل إسرائيل في ١٧ يناير ١٩٩١ في محاولة لجر إسرائيل إلى الحرب بالإضافة إلى إطلاق صواريخ سكود على كل من مدينتي الظهران والرياض السعودية، ومن ضمن أبرز الأهداف التي أصابتها الصواريخ العراقية داخل الأراضي السعودية إصابة منطقة عسكرية أمريكية في الظهران أدت إلى مقتل ٢٨ جندي أمريكي مما أدى إلى عملية انتقامية بعد انسحاب القوات العراقية وقصف القوات المنسحبة في عملية سميت بطريق الموت.

في ٢٩ يناير عام ١٩٩١ تمكنت وحدات من القوات العراقية من السيطرة على مدينة الخافجي السعودية، ولكن قوات الحرس الوطني السعودي بالإضافة إلى قوة قطرية تمكنتا من السيطرة على المدينة، ويرى المحللون العسكريون أنه لو كانت القوة العراقية المسيطرة على الخافجي أكبر حجماً لأدى ذلك إلى تغيير كبير في موازين الحرب إذ كانت مدينة الخافجي ذات أهمية إستراتيجية لكونها معبراً لحقول النفط الشرقية للسعودية ولم تكن الخافجي محمية بقوة كبيرة الأمر الذي استغلته القيادة العسكرية العراقية.

في ٢٦ فبراير سنة ١٩٩١ بدأ الجيش العراقي بالانسحاب بعد أن أشعل النار في حقول النفط الكويتية وتشكل خط طويل من الدبابات والمدركات وناقلات الجنود على طول المعبر الحدودي الرئيسي بين العراق والكويت، وقصفت قوات التحالف القطع العسكرية المنسحبة من الكويت إلى العراق مما أدى إلى تدمير ما يزيد عن ١٥٠٠ عربة عسكرية عراقية، وبالرغم من ضخامة عدد الآليات المدمرة إلا أن عدد الجنود العراقيين الذين قتلوا على هذا الطريق لم يزد عن ٢٠٠ لأن معظمهم تركوا عرباتهم العسكرية ولاذوا بالفرار.

عند بدء العمليات الجوية قام الجيش العراقي بتدمير العديد من منشآت البنية التحتية الكويتية كما قام بأسر وقتل عدد كبير من الكويتيين ومن الآثار الاقتصادية للحرب إشعال وتدمير أكثر من ٧٢٧ بئر نفطي من أصل ١٠٨٠ بئراً كويتياً وقدر قيمة المفقود من النفط والغاز الطبيعي من تلك الآبار بحوالي ١٢٠ مليون دولار يومياً وأدى ذلك إلى فقد قيمة النفط المحروق كما فقد قيمة غير محددة ناتجة عن وقف الإنتاج كما أن تكاليف إعادة إعمار القطاع النفطي وصلت إلى ٨٠ مليار دولار حسب تقديرات وزارة المالية الكويتية وتدمير مؤسسات ومنشآت حكومية نجم عنها خسائر بمليارات الدولارات وقدر الكونجرس الأمريكي تكلفة حرب تحرير الكويت بحوالي ٦١.١ مليار دولار، قامت الكويت والمملكة العربية

السعودية واليابان وألمانيا بتحملها وعن النتائج السياسية انقسم الصف العربي الذي تعرض لشرخ كبير أثر هذا الغزو، حيث شاركت كثير من الدول العربية، مثل مصر وسوريا والمغرب ولبنان والسعودية ودول الخليج الأخرى، في مساندة قوى التحالف ضد العراق لإخراج قواته من الكويت، فيما عارض ذلك البعض الآخر، مثل الأردن واليمن، في حين تحفظت دول أخرى على ذلك، كما فعلت الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا والسودان ووجود دائم لقوات أجنبية في جميع دول الخليج العربي حيث تركز وجودها في الكويت والسعودية وقطر والبحرين وتعرض الشعب الكويتي إبان الغزو العراقي للتعذيب والأسر والقتل فقد تم أسر أكثر من ٦٠٠ كويتي وبعض الأشخاص من جنسيات أخرى أثناء الاحتلال العراقي ولا يزال معظمهم مفقودين، وقد تم فيما بعد إيجاد رفات حوالي ٢٣٦ أسير منهم في مقابر جماعية وتعرضت الكويت ودول الخليج العربي لأحد أسوأ الكوارث البيئية جراء ممارسات النظام العراقي في ذلك الوقت فقد كان لحرق أكثر من ٧٢٧ بئر نفطي أثر مدمر لجميع عناصر البيئة ولم يقتصر تأثير حرق الآبار النفطية على الكويت فقط، حيث وصل أثر الدخان المرئي إلى اليونان غرباً والصين شرقاً وتعرضت البيئة الصحراوية للتلوث من عدة عوامل أهمها تشكل البحيرات النفطية الناتجة من تدمير الآبار كما كان لقيام الجيش العراقي بحفر الخنادق الدفاعية وزرع الألغام الأرضية أثراً كبيراً في تفكك التربة

وبعد انتهاء الحرب عانى الجيش العراقي من تدمير قطاعاته وأمست الحكومة العراقية في أضعف حالاتها، وكان كل المراقبين يتصورون أنه سوف يتم الإطاحة بحكومة الرئيس صدام حسين وقام الرئيس الأمريكي بصورة غير مباشرة بتشجيع العراقيين على القيام بثورة ضد الرئيس، حيث صرح أن المهمة الرئيسية لقوات التحالف كانت تحرير الكويت وأن تغيير النظام السياسي في العراق هو شأن داخلي وبدأ تذر واسع النطاق بين صفوف الجيش العراقي المنسحب وبدأت ما تُسمى بالانتفاضة العراقية لسنة ١٩٩١ عندما صوب جندي مجهول فوهة دبابته إلى أحد صور الرئيس صدام حسين في أحد الساحات الرئيسية في مدينة البصرة وكانت هذه الحادثة في اعتبار البعض الشرارة الأولى للانتفاضة التي عمت جنوب العراق وتبعته المناطق الشمالية، ولكن وحدات الحرس الجمهوري وبعض قيادات الجيش العراقي ظلت موالية للرئيس العراقي وقامت بإخماد نيران الانتفاضة بسرعة وبدأ الأكراد في الشمال بالنزوح بالملايين نحو الحدود العراقية مع إيران وتركيا ويُرجح معظم المؤرخين أن سبب فشل الانتفاضة كان اتفاقا عقد في صفوان وعرف باسم اتفاقية خيمة صفوان وفيه سمح قائد القوات الأمريكية نورمان شوارزكوف لقيادات الجيش العراقي باستعمال المروحيات التي استعملها الجيش العراقي بكثافة لإخماد الانتفاضة كما نتج عن الحرب تدمير بنية العراق التحتية وجيشه وحرسه الجمهوري الذي كان يعد من أقوى جيوش

المنطقة، وتم فرض عزله شديدة عليه إثر قرار هيئة الأمم المتحدة فرض عقوبات اقتصادية خانقة استمرت ثلاثة عشر عاماً فالأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للعراق من مصافي النفط ومولدات الطاقة الكهربائية ومحطات تصفية المياه أدت إلى تدني هائل في جميع المرافق الاقتصادية والصحية والاجتماعية في العراق ونتج عن الحرب الجوية تدمير ٩٦% من مولدات الطاقة الكهربائية لتعيد مستويات إنتاج الكهرباء في العراق لما قبل عام ١٩٢٠ وتعرضت بعض البنى التحتية لقصف متكرر كمحطة كهرباء الحارثة قرب البصرة ومحطة تكرير النفط في بيجي ويرى بعض الخبراء أنه لا يوجد مبرر واضح لهذا القصف المتكرر خاصة وأن البنى التحتية التي قصفت من الصعب أن يتم إصلاحها خلال الحرب وكان للحصار تأثير كبير شمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقد أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم ليصل إلى ٢٤٠٠% في عام ١٩٩٤ كما أدى إلى هجرة أكثر من ٢٣ ألف باحث وطبيب ومهندس عراقي إثر انخفاض معدلات أجر الفرد إلى أكثر من النصف وقد صاحبه ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وسوء التغذية وانخفاض معدلات التحصيل العلمي فقد تعرض أكثر من ٤٥٠٠ طفل شهرياً للوفاة نتيجة سوء التغذية والأمراض حسب تقديرات اليونيسيف.

كما ألزم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العراق بتخصيص ٥ % من عائدات بيع النفط لتعويض الكويت عن الأضرار التي خلفها الجيش العراقي وقد جمعت اللجنة التابعة للأمم المتحدة ما قيمته ٣٨٦ مليار دولار حصلت الكويت منها على ٣٩ مليار دولار فقط.

التدخل فى الشؤون الداخلية العربية

مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي أصبحت قضية التدخل الإنساني أو التدخل باسم الإنسانية من أبرز القضايا على قائمة الاهتمامات العالمية حيث شجّع نظام القطب الواحد وانفراد الولايات المتحدة بالمجتمع الدولي على أن تكون أكثر رغبة في التدخل عملياً في أي مكان وزمان تختارهما وكان شعارها هو التدخل لاعتبارات إنسانية أو لاستعادة الديمقراطية واعتبرت الولايات المتحدة أن أية اضطرابات داخلية تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان أو للديمقراطية من شأنها أن تهدّد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي ربطت بين مسائل تُعدّ من صميم الاختصاص الداخلي للدول، وتدخلت في سياق هذا الربط بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق كنوع من إضفاء الشرعية على قراراتها بالتدخل.

إنَّ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تمثِّل لحظة تاريخية تفصل بين مرحلتين، وأحدثت نقلة نوعية في مجمل هذا السلوك للولايات المتحدة، حيث أن فترة ما بعد عام ٢٠٠١ تزامنت مع وجود إدارة بوش الابن في الحكم، والتي كان لها عظيم الأثر على حدوث تحولات جوهرية في مجمل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها، خاصة في ظل هيمنة المحافظين الجدد على مواقع صنع القرار في الولايات المتحدة، وأصبح هدف مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه هو المحور الرئيس للسياسة الأمريكية، وبالتالي فقد اعتبرت إدارة بوش الابن نفسها في مهمة إنقاذ بعد أن أصبح الإرهاب هو عدوِّها اللدود خلال تلك المرحلة، جاء ذلك على إثر ظهور مصطلحات جديدة في قاموس السياسة الخارجية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي خاصة مفهوم الحرب الاستباقية ووجدت الولايات المتحدة ضالَّتْها المنشودة في تنظيم القاعدة الذي أعلن مسئوليته عن هجمات سبتمبر وشنت حربها على أفغانستان- في السابع من أكتوبر ٢٠٠١- بعد أقلَّ من شهر من وقوع تلك الأحداث، ثمَّ أصرت على غزو العراق في أبريل ٢٠٠٣ رغم الرفض العالمي للغزو.

وأثَّرت أحداث سبتمبر على قضية التحول الديمقراطي بشكل عام حيث ربطت الحكومة الأمريكية بين القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي، وضرورة القيام بنوع من الإصلاح السياسي، وذلك في العديد من دول

الشرق الأوسط عامة والدول العربية على وجه الخصوص وطرحت ما أطلق عليه مشروعات الإصلاح السياسي، كما قدّمت العديد من مبادرات الإصلاح، ورَوّجت الولايات المتحدة لتلك الفكرة قبيل وبعد غزوها للعراق وزعمت أنّها تسعى لإقامة نظام ديمقراطي في العراق على أنقاض النظام السابق بقيادة صدام حسين يمكن أن يمثل نموذجًا لباقي دول المنطقة وقد ربّطت الولايات المتحدة حُرُوبها العسكرية بمجموعةٍ من الأهداف السياسية كان أبرزها العمل على زرع الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم العربي، وأطلقت في سبيل ذلك ما سمّته الكبير، ومنذ إطلاق هذه المبادرة، والشرق الأوسط يعاني من سيّل المبادرات العالمية المُثَمِّرة من كل جانب، وأصبحنا منذ ذلك الوقت أمام رُؤى خارجية للإصلاح أثارت جدلاً كبيراً داخل مصر والمنطقة العربية ورغم تعدّد المبادرات الخارجية لإصلاح العالم العربي، إلا أنّ من المهمّ التمييز بين مبادرتين رئيسيتين عكسًا لطريقتين مختلفتين ولو نسبيًا في تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة، وهما أولاً مبادرة الشرق الأوسط الكبير وثانيًا مبادرة الشراكة من أجل المستقبل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما تَوَاقَب معها من مبادرات لقمة الناتو وتبدو المفارقة في أن المبادرة الأولى وصفت الأزمات العربية باعتبارها حِكرًا على العالم العربي، ولكنها قدّمت لها حلولاً من خارجها، ولم تبحث عن شركاء لها في

المنطقة العربية سواء من النُخب الرسمية أو من نُخب المجتمع المدني لكي تُواجه هذه المشكلات المترامية.

أما المبادرة الثانية التي تَبَنَّتْها الدول الثماني الكبرى في شهر يونيو ٢٠٠٤، فاختلفت من حيث الشكل عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير من حيث كونها حرصت على التأكيد على أهمية الشراكة مع دول المنطقة بل نصّت في عنوانها على ما يفيد هذا المعنى، وحددت شركائها في الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال، ولكّنها في المضمون أو في الواقع العملي لم تقدّم أيّ جديد ولم تتقبلها الحكومات ولا معظم منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية في الداخل وعلى عكس ما يردّده البعض في العالم العربي بأنّ هذه المبادرات لم تُقم بها الولايات المتحدة من قبل، إلا أنّه من المؤكد كانت هناك مبادرات ومشاريع أمريكية أثناء الحرب الباردة تستهدف تفويض النُظم الشيوعية القائمة في ذلك الوقت وأنفقت الولايات المتحدة مليارات الدولارات من أجل إسقاط هذه النُظم، أما صور التدخل الأمريكي الحالية (الناعمة) الموجهة إلى العالم العربي والإسلامي، فهي على خلاف الحالة الأولى لم تستهدف نظاماً معادية أيديولوجياً لأمريكا، بل نظم حليفة للولايات المتحدة، وربما هذا هو الجديد في الاستراتيجية الأمريكية التي انتقلت من تبني مشاريع للتغيير ذات طابع سياسي وثقافي واستراتيجي شامل لا

تعتمد فقط على معيار التحالف السياسي أو الخصومة الأيديولوجية، إنما هي تستهدف تغيير بيئة محلية كاملة اعتبرتها هي المسؤولة عن تفريخ الإرهاب.

ويمكن القول إنّ الصور السياسية للتدخل الأمريكي في شئون الدول استهدف تغيير الواقع السياسي في المنطقة العربية، وإقامة نظم أكثر كفاءةً وتوافقاً مع الاستراتيجية الأمريكية الكونية، وتضمنت بُعدين رئيسين: الأول تأثر بدرجة كبيرة بالبعد الأمني أي أن دوافع مبادرات الإصلاح وفق الرؤية الأمريكية كانت في الأساس دوافع أمنية لمواجهة تداعيات ١١ سبتمبر، والثاني هو العمل على تصنيع نُخبة جديدة للتعامل مع هذه الاستراتيجية كما حدث في البداية في العراق، أو تصنيع واقع جديد لتسهيل نفاذ هذه المبادرات وإحداث عملية التغيير.

سياسة العصا والجزرة

هي سياسة تجمع بين الترغيب والترهيب ودائما يستخدمها الأقوى لإرغام الأضعف على شئ يريده القوى لصالحه وغالبا ما يكون ضد مصلحة الأضعف أو يتحمل هو تكلفته وهذه السياسة تتبعها أمريكا مع العالم العربى منذ فجر العلاقة بينهما ومؤخرا يعد أبرز مثال على ذلك ما نلمحه فى العلاقة السورية الأمريكية حيث أن الرئيس الأمريكى باراك

أوباما يتبع سياسة العصا والجزرة، فى تعامله مع الدول العربية فالجزرة هذه المرة كانت من نصيب مصر، أما العصا فكانت من نصيب سوريا وقالت صحيفة جلوبس العبرية أوباما أشهر العصا فى وجه سوريا، وأعلن فى خطابه الذى بعث به للكونجرس الأمريكى أنه يرى نفسه ملتزما بمواصلة فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على سوريا، والتى بدأت منذ عام ٢٠٠٤، مبررا استمرار العقوبات بسبب دعمها للإرهاب، وسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، والعمل ضد الأنشطة العسكرية الأمريكية فى العراق وتوصلت الصحيفة إلى نتيجة مفادها أن الإدارة الأمريكية تريد من إشهار العصا فى وجه دمشق، التأكد من أن سوريا لن تتدخل فى الانتخابات اللبنانية القادمة، وأنه رغم استمرار العقوبات عليها، فسوف تستمر المباحثات المباشرة بين دمشق وواشنطن حيث يأمل المسنولون فى البيت البيض أن تسهم تلك المباحثات فى إضعاف العلاقات بين سوريا وإيران وقالت إن ملامح هذه السياسة باتت واضحة عقب إعلان الرئيس الأمريكى القيام باختيار مصر ليووجه منها خطابا تاريخيا للعالم الإسلامى، وقبل ذلك أبلغ الكونجرس بأنه قرر مواصلة فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على سوريا، لكونها لا زالت تمثل تهديداً على المصالح الأمريكية .

أمريكا وبرامج التبادل التعليمي مع الدول العربية

كانت وما تزال برامج التبادل التعليمي والثقافي الدولية أحد أهم الوسائل التي تحاول الإدارات الأمريكية المتعاقبة استخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بصورة مقبولة حيث تتوزع الفوائد على كل الأطراف المشاركة فيها، ومن أهم برامج التبادل التعليمي الدولي برنامج منح فولبرايت الدراسية الذي مكن أكثر من ٢٥٠ ألف طالب من ١٨٥ دولة من الدراسة في أمريكا منذ عام ١٩٤٦، وبرنامج جيلمان للمنح الدراسية الذي مكن ٢٢٠٠ طالب أمريكي من الدراسة في الخارج منذ عام ٢٠٠٠ وخلال عام ٢٠٠٥ وصل عدد الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة إلى أكثر من ٥٦٥ ألف طالب، إلى جانب ٨٩ ألفاً و٦٣٤ عالماً دولياً أساتذة وباحثين في عام ٢٠٠٥ وتسعى الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات جديدة للتبادل التعليمي مع الدول الآخذة في لعب دور متزايد الأهمية على الساحة الدولية.

وقد ساهمت الأوضاع السياسية في العالم اليوم، عالم ما بعد ١١ سبتمبر، في زيادة الاهتمام العالمي والأمريكي بصفة خاصة بما يدور في العالم العربي والإسلامي، وينعكس الاهتمام الأمريكي المتزايد في

عدة صور من أبرزها إقبال الآلاف من المواطنين الأمريكيين على تعلم اللغة العربية، وازدياد برامج الدراسات الإسلامية في العديد من الجامعات والمعاهد الإسلامية من ناحيتها، تعمل الحكومة الأمريكية جاهدة على دعم برامج التبادل الطلابي مع الدول العربية والإسلامية، بهدف توفير فرصة لهم للإطلاع على الحياة عن قرب من خلال الدراسة والإقامة لفترة طويلة في الولايات المتحدة ومن الجهود الأمريكية الهامة لإقامة رابطة بين الولايات المتحدة وشعوب العالم العربي والإسلامي برامج تسمح للحكومة الأمريكية بإحضار طلبة عرب ومسلمين لتلقي تعليم جامعي بهدف خلق أصدقاء جدد للولايات المتحدة اثر عودة هؤلاء الطلبة إلى بلدانهم بأفكار وتجارب جديدة وبلغ عدد الطلبة من منطقة الشرق الأوسط في الولايات المتحدة ٣١ ألفاً و ٢٤٨ طالبا عام ٢٠٠٥ ومن أهم البرامج التي تديرها وزارة الخارجية الأمريكية برنامج بلاس الذي يمنح الحاصلين على دبلوم أو الحاصلين على سنتين من الدراسة الجامعية بعثة لمدة سنتين في الولايات المتحدة لإكمال الدراسة والحصول على شهادة البكالوريوس الجامعية والبعثة الأمريكية تشمل مصاريف الدراسة وتكاليف التأمين الصحي والسكن والمعيشة وتذاكر السفر ويمول برنامج بلاس وزارة الخارجية الأمريكية وبدأ تطبيقه في العام الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وقد تم اختيار هؤلاء الطلبة بناء على تفوقهم الدراسي في الجامعات التي كانوا بها ببلدانهم لمدة سنتين، ومن

المعايير المهمة الأخرى لاختيار هؤلاء الطلبة طموحاتهم لتولي مناصب هامة في بلدانهم بعد إتمام دراستهم الجامعية بالولايات المتحدة، وتهيئهم لتسلم مواقع ريادية مستقبلا في بلدانهم ويتمتع هؤلاء الطلبة بمنحة كاملة من طرف وزارة الخارجية الأمريكية تمكنهم من مواصلة تعليمهم بالجامعة والقيام ببعض الأنشطة التي من شأنها أن تضيف إلى تجربتهم الدراسية وأن تعدهم للمستقبل ويتلخص الهدف الرئيسي لبرنامج بلاس على حد تعبير أحد المسؤولين في تغيير نظرة الشباب العربي للولايات المتحدة الأمريكية وخلق علاقة جديدة بين العالم العربي والولايات المتحدة مبنية على الحوار و التفاهم.

إن أهداف وزارة الخارجية الأمريكية من خلال هذا البرنامج هي أهداف طويلة المدى وينتظر أن تظهر النتائج المرسومة للبرنامج بعد تخرج الدفعة الأولى من الطلبة وعودتهم إلى بلدانهم و القيام بدور في تغيير نظرة مجتمعاتهم للولايات المتحدة ويرى بعض الطلبة أن مثل هذه البرامج تمثل فرصا هامة تمكنهم من الاطلاع على ثقافات وإيديولوجيات مختلفة مما يمكنهم من النظر للمشاكل العالمية من جوانب مختلفة ويعتبر هؤلاء الطلبة أنفسهم محظوظين لاختيارهم من بين الآلاف من الطلبة المتقدمين في حين يعتقد البعض الآخر من الطلبة المشاركين في البرنامج أن هدف البرنامج الأساسي هو محاولة

غسل أدمغتهم من أجل أن يقتنعوا بالسياسات الأمريكية، خاصة وكونهم سيكونون من قادة مجتمعاتهم بعد العودة لبلدانهم ويبرر العديد من الطلبة وجهة نظرهم بكون الحكومة الأمريكية قد اختارت أفضل العناصر الطلابية من الجامعات العربية للمشاركة في هذا البرنامج فما هي حقيقة هذه البرامج وهل سيستطيع الطلبة العرب والمسلمين الاستفادة منها وإحداث التغيير المنتظر منهم في بلدانهم؟

التدخل في المناهج العربية

تدرك واشنطن جيداً أن السيطرة على الوطن العربي لا تحتاج إلى القوة العسكرية فقط؛ بل تحتاج إلى تغيير الهوية الثقافية أولاً، وذلك حتى يستطيع الفكر الأمريكي فرض سطوته علينا، ونقبل ما يرسمه لنا من خطط ومناهج، ونصبح أداة طيعة في يده يحركها مثل عرائس المسرح دون أن نعترض طالما أمسك القائد الأمريكي بالعصا، وبالفعل بدأ المخطط بتغيير المناهج وخاصة الدينية رغبة في قتل فكرة الجهاد وغيرها من المعتقدات العربية الأصيلة، والمؤسف بالفعل هو أن الدول العربية بدأت الاستجابة لتلك المخططات؛ بل واختلقت مبررات لذلك، أولها تحسين صورة المسلمين أمام الأمريكان، وثانيها تحسين العلاقات مع واشنطن، وكلها حجج واهية تسوقها الحكومات أملاً في الحصول على

رضا واشنطن بأي ثمن وتعديل الهوية التعليمية الثقافية التي تتبعها أمريكا تجاه الدول العربية جزء من خطوات تم اتخاذها بالفعل لإنجاز المشروع الثقافي الأمريكي الصهيوني، والذي رصدت واشنطن لتنفيذه ما يقرب من ٦٥ مليون دولار للدول التي ستقوم بالتنفيذ، وبدأت بالعراق، خاصة وأن أمريكا لديها اعتقاد صارم بأن برامج التدريس المدعومة بالجرعات الدينية ودروس الفقه والآداب العربية والإسلامية من أهم أسباب انتشار الفكر الديني المتطرف حسب زعمهم، وأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قام بها شباب تشبعوا بهذا الفكر.

وللأسف أن الكلام الأمريكي وجد من يستجيب له في الدول العربية، وبدأت بعض الجامعات في الإمارات بإلغاء أقسام الدراسات الإسلامية من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بداية من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وألغت تدريس اللغة العربية واعتمدت على الإنجليزية بدلاً منها، وأبقت فقط على مادتين بالعربية هما الشريعة والقانون.

أما اليمن فقد دعا رئيس وزرائها صراحة لإجراء تغيير شامل للمناهج تفادياً للضغوط الأمريكية وبرر ذلك بقوله علينا تنفيذ التغيير في مناهج تعليمنا قبل أن تأتينا مترجمة من أمريكا، فنحن شعب مسلم ولا ضرر من تخفيف الجرعة الدينية.

وما حدث في اليمن تكرر في الكويت، وظهرت جلياً اعتراضات

الإسلاميين ضد الحكومة بسبب تعديل المناهج التربوية، خاصة بعد أن كشفت الوثائق أن اللجان الفنية التي تراجع المناهج بوزارة التربية والتعليم تعمل على تغيير بعض المصطلحات في المناهج، مثل الجهاد ومحاربة اليهود واستبدالها بكلمات أخرى أو استبعادها.

الغريب أن التعديلات تركزت فقط على مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية دون باقي العلوم، ووفقاً لما ذكره أحد أعضاء مجلس الأمة الكويتي الرغبة في التعديل بشكل يجعل التطبيع مع الكيان الصهيوني أكثر قبولاً وما يحدث في الدول العربية من اتجاهات نحو تغيير مناهج الدراسة أزعج المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة الإيسيسكو ورغم الانتقاد الواضح لما تفعله بنا أمريكا والكراهية التي تعمقها في نفوس أولادها يتغاضى العرب عن كل ذلك ويسوقون المبررات لتغيير المناهج، ولا تكتفي واشنطن بذلك؛ بل بدأت بالفعل في تنفيذ ما تريده على أرض العراق التي كانت تشكل حجر عثرة في وجه الأمريكان، وتركز مناهج التعليم العراقية على الانتماء العربي والإسلامي؛ فكان أول هدف وضعته الإدارة الأمريكية نصب عينيها بمجرد دخولها بغداد هو تغيير المناهج التعليمية واستبدالها بأخرى تستهدف تفريغ النشء العراقي من هويته العربية والإسلامية، وذلك على غرار ما حدث في أفغانستان حين قامت واشنطن بتغيير جذري في المناهج للتخلص من فكرة الجهاد المسلح ضد الأمريكان، واستبدالها بأفكار أخرى حول الحرية التي جاءتهم

بها أمريكا ولتنفيذ تلك المخططات في العراق بدأت أمريكا الترويج لحملات التنصير، والتي تستهدف نشر النصرانية في أرض بغداد، وهو ما تسعى إليه المؤسسات الخاضعة للمسيحيين المحافظين بحجة المساعدات الإنسانية رغم أن الهدف الحقيقي هو القضاء على الإسلام، الذي يعتبره مسيحيو أمريكا البروتستانت ديناً في منتهى الشر، ولذلك لم يكن غريباً أن تسعى الكنيسة المعمدانية وهي أكبر كنيسة بروتستانتية أمريكية ساندت الحرب ضد العراق إلى إعلان استعدادها للعمل في العراق؛ بل أعلنت أغلب الكنائس الأمريكية دوافعها الحقيقية وهي الوصول للحرية الحقيقية يسوع المسيح، وهو قول يخالف الحقيقة؛ بل وأثار نصارى الشرق وعلى رأسهم الأب بانارتيوس راعي كنيسة المهد في بيت لحم بفلسطين، والذي قرر حرمان بوش ورامسفيلد و توني بلير و جاك سترو من دخول الكنيسة للأبد بعد قيامهم بشن حملة غازية أدت لمقتل الأبرياء في العراق، وأكد الأب أن ادعاء بوش بأنه يقود حرب إلهية لتحرير شعب العراق أكاذيب خادعة.

إذاً فالأهداف الأمريكية من جراء تغيير المناهج أمر لا يحتاج إلى توضيح رغم نفي واشنطن على لسان نائبة المستشار الثقافي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة سعيها لتغيير المناهج في مصر أو أي دولة أخرى في العالم العربي، وأضافت أن الولايات المتحدة لا تريد نظاماً جديداً يقلب الموازين أو يطمس الهوية الإسلامية التي تثير المخاوف في الشرق

الأوسط، لكن واشنطن تأمل في أن تسهم في رفع مستوى التعليم العربي بما يضمن مشاركة إيجابية في منظومة العولمة، ويساعد الأجيال الجديدة في المنطقة على الاندماج بصورة أكثر فاعلية.

مستشارة السفارة الأمريكية لم تكتف بذلك؛ بل قدمت تقريراً من إعداد الخارجية الأمريكية حول التعليم في العالم العربي، أشار إلى أن العرب يحتلون مؤخرة الترتيب في مجال التعليم، كما أن تأثير الدين واضح على أغلبية المناهج التعليمية العربية، فيما يرى الأمريكيون ضرورة أن يلعب الدين دوراً تربوياً وليس تعليمياً مباشراً من خلال تزويد الأطفال بالمبادئ الأخلاقية وأشار إلى ما أسماه الخبراء الأمريكيان بتأثير مناخ غياب الإبداع على قدرة الجماعات التي وصفها بالمتطرفة على استقطاب أعداد كبيرة من الشباب، بالإضافة إلى أن الثقافة السائدة في المناهج التربوية العربية لا تبني على أسس قومية ووطنية بقدر ما تتضمن مصطلحات تضمن العداء ضد الآخر وتضمن العديد من المحاور التي يستهدف واضعوه تغيير نمط التفكير في العالم العربي، وهو ما تسعى الولايات المتحدة لتنفيذه رغم نفي الحكومة المصرية ولم لا؟ وهم يتدخلون في السياسة المصرية، ويطالعا سفيرهم الأمريكي يومياً بفتوى جديدة يتدخل بموجبها في بلادنا، مما يؤكد أن الدول العربية كاملة فقدت استقلالها وعادت لأوائل القرن التاسع عشر، وبعد أن كنا نسمح للدول الأجنبية

بالتدخل في حياتنا دون أن نستطيع الرد لوقوعنا تحت الاحتلال؛ أصبحنا الآن تحت السيطرة الأمريكية في احتلال خفي، ونجد حكوماتنا العربية تسوق المبررات لمثل هذه السيطرة ولكي ننقذ مستقبل هذه الأمة -كما يقول هويدي- لابد أولاً أن نسعى للحصول على استقلالنا من السيطرة الأمريكية، فهذا هو السبيل الوحيد لحماية شباب المستقبل .